

التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا ليس الوحيد لكنه الأخطر

طهران تحيي ثقافة المزارات لتكريس مشروعها السياسي

يجري الحديث مؤخراً عن حالة غليان في سوريا وتحديداً في ريف دمشق عمّا سُمّي بتسارع وتيرة الاستيطان الإيراني في مناطق عدة، بعدما تواترت الأنباء والمؤشرات عن تمكن بعض الميليشيات الإيرانية المتمركزة في سوريا من السيطرة على مساجد في مدن وقرى شرقي سوريا ووسطها، وتحويلها إلى مراكز ومقامات دينية شيعية، وهو ما يعيد طرح ملف التغلغل الثقافي في سوريا منذ عقود والذي لا يعدّ الغزو الوحيد بل إنه الأخطر في بلد مرّتة الحرب منذ عام 2011.

وهذا الربط يتيح لإيران تعزيز المجال الشيعي من خلال تحسين متواصل لقرارات حزب الله العسكرية.

ومن هذا المنظور، فإن الانتشار العسكري الإيراني في سوريا هو جبهة متقدمة أمام خصوم طهران، بعيداً عن الحدود الإيرانية. ويقوي هذا التواجد نفوذها في الجارتين، العراق ولبنان. وتعتزف موسكو بأن إخراج إيران من سوريا، سيكون أمراً صعباً، فلا يزال لدمشق أعداء يشكلون تهديداً واضحاً، قد يحتاج التصدي لهم صديقاً لدوداً مثل طهران.

لعبت إيران دوراً رئيساً إلى جانب روسيا في منع سقوط النظام في سوريا، ودورها هذا لم ينته بعد، إلا أن طهران تدرك أن استمرار الحال من المحال، وأن تواجدها في سوريا مرفوض من الجانب الأميركي الإسرائيلي، وحتى من الجانب الروسي. وهي تعلم أن أية حكومة جديدة في دمشق مستقبلاً، ستفضل فك الارتباط مع طهران، على الأقل أيديولوجياً.

حرصت طهران، ومنذ اليوم الأول، على ألا يقتصر تواجدها في سوريا على الانتشار العسكري، فعملت على استقطاب عناصر موالية لها طائفيًا واقتصاديًا، مستغلة الأوضاع الصعبة في البلاد. ومع بداية العام 2018، اكتشفت تفاصيل اقتصادية عن اتفاقات وقعت بين إيران وسوريا، لن يسهل التحلل منها مستقبلاً. وأعلن أيضاً عن سلسلة اتفاقيات جديدة وقعت بين الطرفين، في أغسطس 2018، وفي مارس 2019، وتخصت تلك الاتفاقيات بالتعاون العسكري والصناعات العسكرية، إضافة إلى سلسلة من الاتفاقيات لاستثمارات إيرانية تركز على بناء وتزيم المناطق المدمرة من القتال، وتوريد النفط الإيراني وقطاع النقل واستغلال الحاجر.

وعملت إيران طويلاً على إيجاد موقع لها على شاطئ البحر المتوسط وكانت قد طلبت من سوريا، منذ 2011، الحصول على خدمات في ميناء طرطوس، غير أن سوريا عارضت ذلك، لتعود في يناير

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

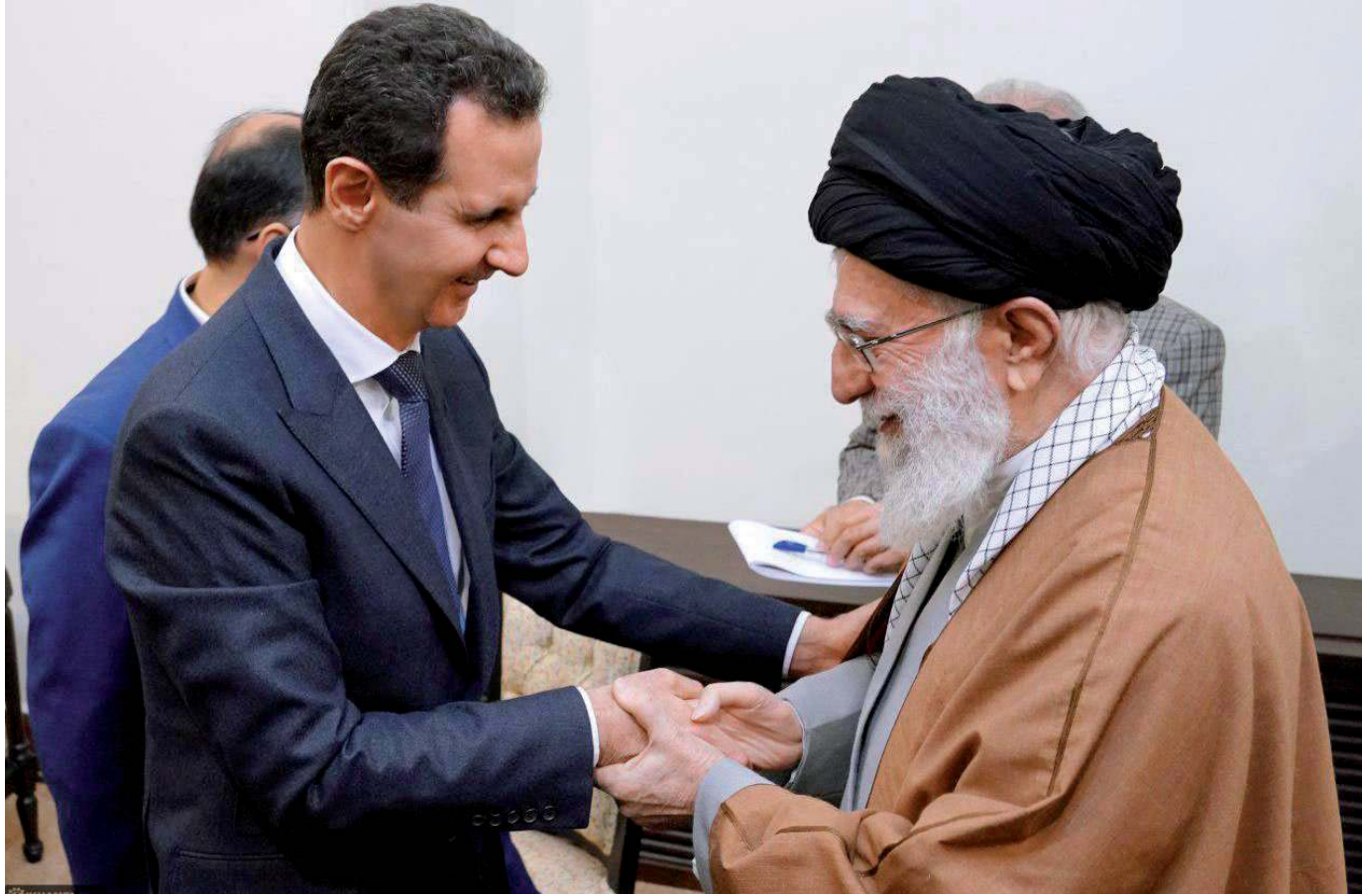
دمشق - إن وجود إيران في سوريا ليس فقط حماية للحكومة السورية من السقوط، هذا أمر تدركه دمشق، ولا تخفيه طهران أو تنكره.. حملات التبشير الإيرانية في المجتمع السوري من درعا جنوباً، إلى حلب شمالاً، ومن الساحل غرباً وحتى الجزيرة السورية شرقاً، جرت قبل الأزمة السورية بسنوات.

بدأت إيران في تنفيذ سياساتها القائمة على ما يسمى "تصدير الثورة" مباشرة بعد مجيء الخميني للسلطة عام 1979.

في لبنان سعت إيران إلى تشكيل "حزب الله" والكثير من "الحسينيات". وفي سوريا شكل تحالفها مع النظام فرصة لضخ الأموال لبناء مراكز دينية وإحياء ثقافة المزارات الشيعية لتكريس مشروعها السياسي.

أنباء متواترة عن سيطرة ميليشيات إيرانية على مساجد في مدن وقرى شرقي سوريا ووسطها، وتحويلها إلى مراكز ومقامات دينية شيعية

وكانت شحنات الكتب القادمة من إيران تدخل إلى السوق السورية وتوزع على المكتبات العامة دون مراجعة أو تدقيق. وكانت أنشطة المستشارية الثقافية الإيرانية وسط دمشق، تعمل على نشر ثقافة التبشير وثقافة "الولي الفقيه"، ليكون لإيران موطئ قدم في كل المنطقة، عبر تشكيل حاضنة اجتماعية لمشروعها على أرضية مذهبية ودينية. تشكل سوريا حلقة وصل تربط إيران، عبر العراق، بلبنان والبحر المتوسط.



سوريا ضحية عقود من الاستقطاب الإيراني

وتتضمن الاتفاقيات، التبادل العلمي والثقافي للطلاب والأساتذة للدراسة في إيران واستكمال تحصيلهم العلمي، مع تبادل الخبرات العلمية والزيارات، والاستفادة من الخبرات التقنية بين جامعة حماة ومختلف الجامعات الإيرانية.

وتعد جامعة حماة الجامعة الحكومية السادسة في سوريا، بعد جامعات دمشق وحلب وتشرين والبعث والفرات، وقد أحدثت عام 2014، وتتضمن 14 كلية بمختلف الاختصاصات الطبية والعلمية والآداب، كما تتبعها 6 معاهد، ويدرس فيها نحو 30 ألف طالب منهم 500 طالب دراسات عليا، ويعمل في هيئتها التدريسية نحو 350 أستاذاً جامعياً.

ولا يسدو اليوم، بعد كل هذا الوقت، أن هناك مجابهة فاعلة للتوغل السياسي والثقافي الإيراني في سوريا، وهو بالطبع ليس التوغل الوحيد ولكنه حتماً التوغل الأخطر.

ويجري الحديث عن سيطرة ميليشيات إيرانية على مساجد في مدن وقرى شرقي سوريا ووسطها، وتحويلها إلى مراكز ومقامات دينية شيعية، فضلاً عن بناء قاعات اجتماعات ومساجد ومدارس جديدة.

وتشير التقارير الرسمية إلى أن دمشق أغلقت بعض هذه المراكز في المناطق الخاضعة لسيطرة روسيا في البلاد، لكنها فشلت في القيام بذلك في المناطق التي تسيطر عليها إيران حول دمشق والسيدة زينب. وفتحت إيران مدارس، تستخدم فيها اللغة الفارسية، وتقدم المنح للطلاب للدراسة في إيران.

وكانت جامعة حماة، قد أعلنت رسمياً عن توقيعها اتفاقيات مع ثلاث جامعات إيرانية، هي جامعة فردوسي لمدينة مشهد، وجامعة أمير كبير التقنية، إضافة إلى توقيع اتفاق نوعي مع جامعة الزهراء للإناث.

وأصحاب الأملاك السوريين، الذين تركوا منازلهم وعقاراتهم فارغاً، مهلة 30 يوماً لإيجاد وكيل محلي وتقديم طلب ملكية شخصي، في محاولة لانتزاع الأراضي.

لقد استغل "حزب الله" و"الحرس الثوري الإسلامي" الإيراني هذا الوضع لشراء عقارات عديدة، ونقل عن مصادر سورية رسمية أنه "تم نقل أكثر من 8 آلاف عقار في منطقة دمشق إلى مالكيين أجانب خلال السنوات الثلاث الماضية".

ويرى آخرون أن الحديث عن تغييرات ديمغرافية عامة في البلاد أمر مبالغ فيه، فعدد الشيعة في سوريا قليل، لا يتجاوز واحداً في المئة من تعداد السكان.

وتحت وطأة العقوبات المفروضة على طهران، توجه الإيرانيون إلى تركيز استثماراتهم في القطاعات الاجتماعية والمعاشية لاسيما في المناطق النائية، بدءاً بتقديم الإعلاف المدعومة لمرثي المواشي وصولاً إلى السيطرة على القطاع التعليمي في منطقة البوكمال وجوارها.

وتوافق على وضع ميناء اللاذقية، تحت إدارة شركة إيرانية، رغم معارضة روسيا. ويتيح الاتفاق أمام إيران فرصة لربط غرب إيران بالبحر الأبيض المتوسط من خلال شبكة خطوط حديدية ونقل بري.

من المهم للنظام الإيراني، في ظل العقوبات المفروضة عليه، ومع تنامي النقد داخليا بسبب الأموال التي ينفقها على طموحاته للتوسع والتمدد خارجياً، أن يظهر أن علاقته مع سوريا تجلب للبلاد منافع اقتصادية.

ويجري اليوم الحديث عن توطئ عائلات شيعية في سوريا على حساب سكان من السنة غادروا ديارهم بسبب الاقتتال، في خطوة فسرت على أنها محاولة لتغيير الميزان الديمغرافي للبلاد، وتأمين دمشق وضواحيها والمنطقة الممتدة من مقام السيدة زينب إلى الحدود اللبنانية.

وبغية توفير أساس قانوني لمثل هذه التدابير، صدر القانون رقم 10 الذي أعطى

«المعرفة تقودك إلى الله».. كتاب استشراف انتفاضة لبنان

لديها ولاء وحيد ومطلق للبنان. ودور المجتمع المدني أن يقوم بعمل كبير وبشكل منظم ودقيق ولا عنفي، ولا بد من ذلك للوصول إلى مرحلة تغيير الواقع السياسي.



فيليب سالم
كل زعيم في لبنان هو الدولة وهو مستزلم لدولة في الخارج

ويبدي فيليب سالم خشية على لبنان، لذا يدعو إلى قيام "سياسة واضحة تلترم الحياض في الخلافات الإقليمية المستعرة لحنمي أنفسنا. ولا أقصد القول إني مع سياسة "النأي بالنفس"، ولكن علينا أن نمتلك الرؤية السياسية الصحيحة كي نتمكن من تجنب المشاكل. حين تكون على الحياض بشكل فاعل علينا أن نمتلك سياسة صحيحة".

يعارض سالم من يعتقد أن المدرسة السياسية التقليدية ستجد حلولاً لمشاكل لبنان، ويرى في هذا الاعتقاد وهماً كبيراً. ويرى مجدداً، أن المجتمع المدني في لبنان ينتظره دور كبير، لأنه الأمل الوحيد المنتقي للإصلاح.

في مقدمة الكتاب، يكتب الدكتور إلياس الحاج، نقلاً عن سالم، أن "خلاص لبنان في مجتمع مدني يستلم الزمام، يغير الطاقم السياسي، يفصل بين الدين والدولة، وصولاً إلى الدولة المدنية".

وإذا كان لكل بلد "ربيعه"، فإن لبنان لديه الفرصة لبشكل "ربيعه" من خلال المجتمع المدني، ومن واجب هذا المجتمع أن يثور على الواقع لتغييره بشكل جذري. "من أوصلنا إلى الأسفل لا يمكنه رفعا إلى الأعلى" يؤكد فيليب سالم. وهو يرى أنه ليس من مصلحة الطبقة السياسية التغيير الحقيقي لقيام دولة فعلية سيؤذي قياها إلى سقوط جميع هؤلاء الزعماء، الطبقة السياسية لا تريد إصلاح الفساد، وهناك مدرسة سياسية تقوم على المنافع الشخصية قبل أية منفعة عامة.

تؤكد فيليب سالم "الثورات العربية التي استخدمت سلاح العنف والقتل بشكل عبثي مقبت، ودمرت الحجر والبشر، وحولت الإنسان إلى مجرم أو لاجئ. لذا، فهو لا يؤمن "بثورة النار وثورة السلاح، بل بثورة الفكر، ثورة العمل، ثورة الحضارة". ويؤيد قيام المجتمع المدني وليس مجتمع السياسيين، وفصل الدين عن الدولة وقيام الدولة المدنية. أما "الإحباط فليس خياراً لنا، لأنه أكبر خطر على مستقبل لبنان". ويؤكد أن الطبقة السياسية الحاكمة في لبنان منذ الاستقلال إلى اليوم فشلت وليس من مصلحةها أن يتم التغيير، لأن الزعماء في لبنان يعيشون على موارد الدولة، ومع ذلك يعملون على هدم الدولة ليقفوا على حطامها!

ويتوقع سالم أنه حين يكون هناك تغيير ودولة فعلية سيسقط كل هؤلاء الزعماء. ويرى أن "التغيير ينبع من الداخل، وأكبر خطر هو أن يشعر اللبنانيون بالباس من عدم قدرتهم على التغيير، وهذا أكبر خطأ، لأنه علينا التمسك بالأمل دوماً". ويؤكد "نحن نحتاج إلى طبقة سياسية جديدة مثقفة

أما المجتمع المدني، برأي سالم، فهو البديل الطبيعي لمفهوم "الثورات السياسية" القائم في لبنان. هذا "التوارث" برأيه "هو نتيجة حتمية للتخلف السياسي والحضاري. وقبول اللبنانيين به تخلف يناقض الديمقراطية. مع الأسف، لقد سمحنا بكل هذا الانحدار من خلال سياستنا الخاطئة".

إن فيليب سالم يدرك حجم التضحيات التي يتوجب على الحراك المدني أن يبذلها، لأنه "بين الثورة والحصول على الحرية مسافة شاسعة، فيها الكثير من التضحيات. لكن الثورة، على الأقل، فتحت الأبواب وأصبح بالإمكان السير باتجاه الشمس والحرية، وما نراه هو بداية عصر جديد ومهم، العلم وحضارة المعرفة كفيلاّن بخلق جيل جديد، لذلك هناك أمل كبير بالتغيير".

لكن سالم يدعو إلى قيام "مجلس حكماء" يكون رأساً للحراك، على أن يتمتع هذا المجلس بالخبرة والانتعاش الحقيقي للبنان وشعبه، وأن يتحرك بشكل مدروس ومنظم.

الفساد السياسي الذي يستشري بشكل كبير في لبنان، مصدره السلطة السياسية. هنا يتساءل سالم "كيف يثق الشعب بسياسي يتكلم على الفساد وهو فاسد و"زلامه" فاسدون والمتنشرون اللبنانيون أيضاً لا يقفون بالسياسيين اللبنانيين؟ وهذه الثقة، لا تستعاد إلا حين تتشكل دولة حقيقية". لكنه لا ينسى أن الطبقة السياسية الحالية لا تريد بناء دولة حقيقية، لذا يصبح الحل في ملعب المجتمع المدني. والمشكلة في لبنان ليست في القوانين والدستور بل في الفساد والتخلف السياسي.

في مجتمع مدني يستلم الزمام، غير الطاقم السياسي، يقيم الفصل بين الدين والدولة، وصولاً إلى الدولة المدنية". ويقول أيضاً "الدويلات الطائفية، لا يناسبها بناء وطن للجميع، يكون فيه المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات".

لا يتبين فيليب سالم "الثورة" على الواقع السياسي والاجتماعي القائم في لبنان فحسب، بل يقترح حلولاً واقعية بان "يتولى المجتمع المدني مهمة التغيير في لبنان عبر قيامه بعمل كبير وبشكل منظم ودقيق ولا عنفي، ولا بد من ذلك للوصول إلى مرحلة تغيير الواقع السياسي".

ويرى سالم، أنه لو كانت هناك دولة لكانت هذه الزعامات والمرجعيات السياسية "الفاصلة" قد اختفت، وهي تطالب زوراً بقيام الدولة، بينما هي في الواقع لا تفكر إلا بمصالحها وليس بمستقبل الوطن والناس.

أما الدويلات الطائفية فلا يناسبها بناء وطن للجميع، يكون فيه المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات. لذا، يرى سالم أننا "نحتاج إلى وقت طويل للوصول إلى الدولة المنشودة"، ولكن أكثر ما نحتاجه هو "وجود رجال ونساء لديهم القدرة على الرؤية الصحيحة لبناء وطن، لأنه لا يمكننا بناء دولة بأشخاص تابعين ومترلفين جاؤوا جراء محاصصة نيابية ووزارية".

واقتصاديين ومغتربين بارزين، دعا سالم إلى "فصل الدين عن الدولة وفصل الدين عن التربية، لأن إلغاء الطائفية السياسية وحدها لا يكفي". كما دعا إلى "بناء الدولة المدنية، دولة الوطن والمواطنة التي ترفع الناس من رعايا إلى مواطنين، وتأخذنا إلى الحرية والحضارة"، وسط ترحيب من البطريرك الماروني والحضور.

بتطرق سالم في كتابه إلى الواقع السياسي اللبناني و"سقوط الطبقة السياسية التي تتحكم بالبلاد منذ عقود طويلة، قائلاً "الساسة في لبنان لا يريدون رفع الوطن من القعر. كل زعيم هو الدولة. وهو مستزلم لدولة في الخارج على حساب لبنان".

ويؤكد الكاتب "أنا أو من بثورة الفكر، لا بثورة النار والسلاح". ويضيف "خلاص لبنان



أسعد الخوري
كاتب لبناني

"المعرفة تقودك إلى الله" كتاب جديد للبروفيسور فيليب سالم (220 صفحة من القطع الوسط - صادر عن المكتب الإعلامي للشرق الأوسط - بيروت)، يتضمن فواتح له في الدين والفلسفة والعلم والطب والسياسة، على فضائية "تلي لومبار" اللبنانية.

كتاب استيق من خلاله سالم في طروحاته حول الثورة والمجتمع المدني والطبقة السياسية الفاسدة وسواها ما يحصل حالياً في لبنان، وأدرك منذ 2011 أن لبنان ذاهب إلى "الأزمة الكبيرة: أزمة سياسية واقتصادية غير مسبوقة". طرح المؤلف قضايا الساعة واقترح حلولاً لمسائل معقدة تترك اللبنانيين. المقابلات التي أجرتها المحطة مع فيليب سالم بين 2011 و2017، قاربت مختلف المسائل التي ينتظر الناس حلولاً لها في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

في مقدمة الكتاب، رأى البطريرك الماروني بشارة الراعي، أن سالم "أخرج ما في قلبه من إيمان ومعرفة وخبرة حياتية، ووضعنا أمام تاملات ريفية في الحياة، وصفحات رائعة من السموم". واصفاً الكتاب بأنه "شهادة حياة تتضمن الوجهين الفلسفي واللاهوتي".

للذكير، في بركي (شمال بيروت)، وخلال مؤتمر اقتصادي اجتماعي (9 أكتوبر 2018) وبحضور البطريرك الراعي ومطارنة وسياسيين وأكاديميين